مراكش، 18ماي 2016

الوكالة الحضرية لمراكش تتوج بشهادتي الجودة و البيئة

ترأس السيد ادريس مرون وزير التعمير وإعداد التراب الوطني يوم الأربعاء 18ماي 2016 اجتماع الدورة السادسة عشر للمجلس الإداري للوكالة الحضرية لمراكش، بحضور السيد محمد مفكر والي جهة مراكش أسفي والسيد أحمد اخشيشن رئيس مجلس جهة مراكش أسفي والسيد عمال إقليمي شيشاوة و الحوز ، و السادة أعضاء المجلس الإداري، إضافة إلى السادة ممثلو وسائل الإعلام بمختلف مكوناتها.

بعد الكلمة الافتتاحية للسيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني التي أبرز من خلالها الظرفية التي تنعقد فيها هذه الدورة، والتي تتميز باستمرارية تنفيذ سياسة الأوراش الإستراتيجية الكبرى ومواصلة المشروع الديمقراطي الحداثي عبر مختلف ربوع المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قدم السيد عبد المومن بلقاسمي مدير الوكالة الحضرية لمراكش بالنيابة، عرضا حول حصيلة أنشطة الوكالة الحضرية لمراكش في سنة 2015، والتي همت مواصلة تعميم تغطية مجالها الترابي بوثائق التعمير، والتي بلغت 101 وثيقة للتعمير، منها 49 وثيقة مصادق عليها و11 وثيقة في مرحلة المسطرة القانونية، في حين أن 41 وثيقة في طور الدراسة مع إعطاء الانطلاقة لانجاز مخطط توجيه التهيئة العمرانية، بنسبة تغطية إجمالية بلغت 80%.

وبالموازاة مع مشاريع التخطيط الحضري أطلقت الوكالة الحضرية دراسات عامة أخرى، من بينها دراسة تنظيمية للأنشطة التجارية في مراكش تهم وضعية الأنشطة التجارية بالمدينة، وكذا دراسة المخطط الأخضر لمراكش، بهدف خلق تجانس بين مختلف مكونات التركيبة الخضراء و إرساء تدبير عقلاني داخل المجال الحضري لمواجهة ظاهرة التمدد الحضري والتمدن السريع، إضافة إلى دراسة جد هامة تهم المخطط التوجيهي للتهيئة الجبلية، في إطار مواكبة برامج التنمية المستدامة، وتهدف إلى إعادة التنظيم الوظيفي للمنطقة الجبلية على المستوى المحلي والجهوي وحماية المناطق الحساسة والمناطق ذات قيمة وفائدة بيئية كبيرة، إضافة إلى إنشاء نظام معلوماتي جغرافي SIG.

وفيما يخص التدبير الحضري، قامت الوكالة الحضرية خلال سنة 2015 بدراسة ما مجموعه 7748 طلب الترخيص بالبناء والتجزيئ وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات حظي منها 6102 بالموافقة، أي بنسبة 80%، بمعدل شهري بلغ 797 ملفا، وهكذا عرفت سنة 2015 ارتفاعا بنسبة 12% في عدد الملفات موضوع الدراسة مقارنة مع سنة 2014 والتي تم خلالها دراسة 6724 طلب.

وفي هذا الصدد، سجلت سنة 2015 انتعاشة نوعية بالنسبة للمشاريع الكبرى الجديدة التي حصلت على الرأي الموافق، حيث ارتفعت من 552 إلى 658 مشروعا، بزيادة بلغت 19.20%، أما بالنسبة للمشاريع الصغرى و التي تشكل نسبة 85% من مجموع الملفات، فقد ارتفعت من 3501 سنة 2014 إلى 3780 سنة 2015، أي بزيادة بلغت 8% ، في حين بلغ عدد المشاريع الاستثمارية موضوع طلبات الاستثناءات التي تمت دراستها 225 طلب، حظي منها 133 مشروعا بالموافقة بنسبة 59%.

أما بالنسبة لمشاريع السكن الاجتماعي فقد تم عرض 22 مشروع على لجنة الاستثناءات في ميدان التعمير، حصل منها 17 مشروعا على الموافقة المبدئية، وستمكن هذه المشاريع من إنتاج 16198 وحدة سكنية، في حين بلغ عدد ملفات المشاريع المقدمة للدراسة في إطار المسطرة العادية 33 مشروع، حظيت منها 24 بالرأي المطابق ستمكن من إنتاج 9656 وحدة سكنية.

وبالنسبة للعالم القروي قامت الوكالة الحضرية بتنسيق مع مختلف المتدخلين بدراسة 3534 ملف طلب الحصول على رخصة البناء بنسبة بلغت 46% من مجموع الملفات المدروسة، حظي منها 72% بالرأي الموافق.

من جهة أخرى حرصت الوكالة الحضرية لمراكش على تنزيل مبادئ الحكامة الجيدة و تفعيل إجراءات التدبير اللامادي للمساطر الإدارية، من خلال تحديث البوابة الكترونية لتدبير طلبات العروض المفتوحة والولوج إلى المعلومة و طلب مذكرة المعلومات و الدراسة القبلية للمشاريع الكبرى، مع تحديث الخدمات المقدمة لمستخدمي مرافق الوكالة الحضرية من خلال تطوير مفهوم الإدارة الرقمية، و إحداث نظام معلوماتي جغرافي SIG يهدف إلى تعزيز إجراءات التدبير اللامادي و تسهيل الولوج لمختلف الإحصائيات وانجاز التوقعات و التحيين الدائم للمعلومة.

أما بخصوص برنامج العمل لسنوات 2016-2017-2018 فإن الوكالة الحضرية لمراكش تعتزم بذل المزيد من الجهود خاصة تعميم التغطية بوثائق تعمير وتتبع الوثائق التي أعطيت انطلاقتها قصد بلوغ نسبة 100% من التغطية بوثائق التعمير خلال سنة 2017، مع نهج اسيتراتيجية استباقية للمساهمة في الرفع من جودة المشهد الحضري والإطار المبني و النهوض بالعالم القروي وتحسين الظروف المعيشية للساكنة وتأهيل المجالات الترابية الحضرية والقروية، عبر إعداد دراسات التقويم والإدماج الحضري للأحياء ناقصة التجهيز، مع الحرص على مواكبة أجرأة الجهوية المتقدمة و المساهمة في إعداد المخطط الجهوي لإعداد التراب وملائمته مع التقسيم الجهوي الجديد وتنفيذ توجهاته، بتنسيق تام مع مختلف المتدخلين.

كما تميزت أشغال هذه الدورة بالتوقيع على اتفاقية إطار حول التدبير اللامادي لمساطر الترخيص في ميدان التعمير، بين الوكالة الحضرية لمراكش و المجلس الجماعي لمراكش و المجلس الجهوي لهيئة المهندسين المعماريين ، والتي تهدف إلى تحديد الضوابط التقنية و المالية المتعلقة بتفعيل و إنجاز الحلول المعلوماتية الرقمية و المعالجة الالكترونية للمشاريع، و التي

يمكن أن يتصفحها أو يلج إليها عموم المواطنين والمهنيين، كما تهدف أيضا إلى تبادل التطبيقات والمعطيات فيما بين الأطراف المعنية

إضافة إلى ذلك، شهدت هذه الدورة حدثا متميزا يتمثل في تتويج الوكالة الحضرية لمراكش بشهادتين جد هامتين تهم الأولى شهادة نظام الجودة وفق معيار إيزو 9001، والثانية شهادة إدارة البيئة وفق معيار 14001، من خلال إدخال الجانب البيئي مع معيار الجودة.